



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فورًا: 2022/1/5

يعلن الحاكم هوكول عن "من السجن للوظائف" - مبادرة جديدة لتحسين إعادة الدخول إلى القوى العاملة وتقليل الانتقام

سيساعد "من السجن إلى الوظائف" على ربط الأفراد المحتجزين سابقًا بالتعليم والفرص

أعلنت الحاكم كاثي هوكول اليوم عن مبادرة "من السجن إلى الوظائف" باعتبارها جزءًا من حالة الولاية لعام 2022. يهدف برنامج "من السجن إلى الوظائف" إلى تحسين إعادة الالتحاق بالقوى العاملة وتقليل معدل العودة إلى الإجرام من خلال التركيز على ربط الأفراد المسجونين سابقًا بالتعليم والموارد وفرص التوظيف.

قالت الحاكم هوكول: "لا توجد عدالة في نظام يستمر في معاقبة السجناء سابقًا بشكل غير ملائم ممن قضاوا وقتهم ودفعوا ديونهم للمجتمع. نحن نعلم كيف يمكن للتدريب أو الفرصة أو الدرجة الجامعية المناسبة أن يرفع مستوى أي مواطن من سكان نيويورك بغض النظر عن المكان الذي أتيت منه، ولهذا السبب يجب علينا تسخير قوة التعليم لمساعدة الأفراد المسجونين سابقًا في إعادة الدخول، مع ضمان أيضًا نظام العدالة نفسه لا يقف في طريق أي شخص يحاول تحسين حياته".

على الرغم من التقدم الذي أحرزته نيويورك في إنشاء نظام عدالة جنائية أكثر إنصافًا، يكافح العديد من الأشخاص في سجون الولايات للوصول إلى الفرص التعليمية. يوفر التوسع في فرص التعليم العالي للسكان المسجونين فوائد واضحة عن طريق الحد من العودة إلى الإجرام، وزيادة فرص العمل بعد الإفراج عنهم، وتوفير أموال دافعي الضرائب. الأشخاص المسجونون الذين يشاركون في برامج التعليم الإصلاحي هم أقل عرضة بنسبة 43 في المائة للعودة إلى ارتكاب الجرائم و 13 في المائة أكثر احتمالية للحصول على عمل والاحتفاظ به بعد العودة إلى مجتمعهم. يوفر دافعو الضرائب حوالي 5 دولارات أمريكية مقابل كل دولار واحد يتم استثماره في تعليم السجناء، وتنخفض معدلات العودة إلى الإجرام بسبب هذا الاستثمار.

ستساعد خطة "السجن إلى الوظائف" التي وضعتها الحاكم هوكول سكان نيويورك المسجونين والمسجونين سابقًا على اكتساب مهارات وظيفية بالغة الأهمية وتأمين فرص عمل طويلة الأمد، مما يساعد على الحد من معاودة الإجرام وزيادة السلامة العامة.

سيتم إكمال ذلك من خلال:

- **إعادة تركيز ضباط الإفراج المشروط على التخطيط والتعيين الوظيفي:** لدعم فرص العمل بشكل أفضل للإفراج المشروط وزيادة الحد من العودة إلى الإجرام، ستقترح الحاكم هوكول أن تتعاون إدارة الإصلاحات والرقابة المجتمعية (DOCCS) وقسم خدمات العدالة الجنائية (DJCS) لتدريب شبكة من حوالي 100 من ضباط الإفراج المشروط بالولاية وإعادة دخول المتخصصين في التخطيط والتعيين الوظيفي. ستوفر الوكالات أيضًا تدريبًا قائمًا على الأدلة وبرامج تطوير أخرى تركز على العمالة، مما يضمن أن جميع المتخصصين في الإفراج المشروط والمراقبة في نيويورك على استعداد لدعم عودة كل فرد إلى أسرته ومجتمعه. بحلول عام 2023، سيحصل جميع ضباط الإفراج المشروط البالغ عددهم 700 تقريبًا في ولاية نيويورك على تدريب القوة العاملة هذا.
- **تمكين فرص العمل التطوعية في القطاع الخاص داخل السجن والتي تدفع أجرًا تنافسيًا:** ستقترح الحاكم هوكول تعديلًا دستوريًا للسماح بالشرائط بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها تمكين برامج

إطلاق العمل المختلطة داخل السجون. هذه الشراكات، التي ستكون تطوعية وتدفع أجرًا تنافسيًا، ستوفر مهارات وظيفية بالغة الأهمية في القطاع الخاص للأفراد المسجونين.

- **توسيع برامج التدريب المهني والاستعداد للوظيفة وإعادة الالتحاق:** لتعزيز البرامج المهنية الحالية، ستوجه الحاكمة هوكول DOCCS لمراجعة وتوسيع البرامج المهنية الحالية، مثل برنامج إعادة مختبر الكمبيوتر التجريبي، وتنفيذ مبادرات جديدة، بما في ذلك التدريب المهني الذي من شأنه أن يسمح للأفراد المسجونين بالحصول على رخص القيادة التجارية.
- **استعادة برنامج المساعدة الدراسية (TAP) للأفراد المسجونين:** ستقترح الحاكمة هوكول تشريعات لعكس الحظر طويل الأمد على تقديم المساعدة المالية الحكومية للأفراد المسجونين ويطلب من الجامعات التي تتعاقد مع DOCCS تقديم المشورة المهنية والدرجات العلمية مع مسارات وظيفية ذات مغزى.
- **السماح بالإصدار التعليمي كفرصة مكتسبة وإعادة الدخول:** يسمح قانون الولاية حاليًا بإصدار تعليمي يصل إلى 14 ساعة يوميًا لأغراض تعليمية أو مهنية أو أغراض ذات صلة؛ ومع ذلك، فإن غالبية السجناء المسجلين في الكلية غير مؤهلين بسبب طبيعة جريمتهم. لمعالجة هذا الأمر، ستقترح الحاكمة هوكول تشريعًا لتوسيع المؤهلين من خلال السماح للأفراد المسجونين المؤهلين للحصول على بدل وقت ائتماني محدود (LCTA) بالمشاركة في إصدار تعليمي، والإسراع بمنح ائتمان LCTA لمدة ستة أشهر مقابل عقوبتهم لهذا الغرض.
- **تمرير قانون اللائحة النظيفة:** ستدفع الحاكمة هوكول لتمرير قانون "لائحة نظيفة"، وهو تشريع لإصلاح العدالة الجنائية من شأنه أن يسمح بإغلاق سجلات جنائية معينة بعد سبع سنوات وإغلاق سجلات جنح معينة بعد ثلاث سنوات، بعد الانتهاء من العقوبة. ليكون مؤهلاً لختم السجلات، يجب أن يكون الفرد قد أكمل عقوبة السجن والإشراف المجتمعي؛ لم تتم إدانته بجريمة جنسية؛ ولم يحصلوا منذ ذلك الحين على إدانات لاحقة في ولاية نيويورك أو لديهم تهمة معلقة خلال فترة الانتظار. سيتم إجراء استثناءات معقولة لفئات التوظيف المناسبة.
- **تجريب نهج جديد للإسكان الانتقالي للأفراد بعد السجن:** ستنشئ الحاكمة هوكول برنامجًا تجريبيًا يهدف إلى تحسين قدرة الفرد المسجون سابقًا على تأمين سكن مستقر، ومنعهم من أن ينتهي بهم الأمر في نظام المأوى. سيعمل هذا البرنامج التجريبي مع مرفق علاج سكني لتوفير سكن ثابت لمدة 90 يومًا حيث يتابع الفرد وظيفة وسكن دائم.
- **إلغاء رسوم الإشراف القديمة لتقليل الحواجز المفروضة على الأفراد العائدين إلى المجتمع بعد السجن:** بموجب قانون رسوم الإشراف الحالي لولاية نيويورك، يُطلب من DOCCS تحصيل رسوم إشراف قدرها 30,000 دولارًا شهريًا لكل شخص يزيد عمره عن 18 عامًا عند الإفراج المشروط والإشراف بعد الإفراج. لكن السكان المفرج عنهم المشروط لديهم دخل وفرص عمل محدودة، وغالبًا ما يكافح المفرج عنهم لدفع هذه الرسوم، مما يؤدي إلى انخفاض معدل التحصيل. لتسهيل إعادة الدخول لأكثر من 30,000 مشروط، ستقترح الحاكمة هوكول إلغاء رسوم الإشراف التي عفا عليها الزمن، مما يقلل العبء المالي على المفرج عنهم.
- **تعيين الموظفين بالكامل في مجلس الإفراج المشروط وحظر التوظيف الخارجي لأعضاء مجلس الإدارة:** يسمح قانون الولاية لمجلس الإفراج المشروط أن يضم ما يصل إلى 19 عضوًا، يعين كل منهم من قبل الحاكمة ويوافق عليه مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات. ومع ذلك، نظرًا لأن مجلس الإفراج المشروط يتألف حاليًا من 15 عضوًا فقط، فإن الحاكمة هوكول ستترشح الأفراد لملء المقاعد الأربعة الإضافية، مما يزيد من قدرة المجلس على سماع القضايا. بالإضافة إلى ذلك، لزيادة قدرة مجلس الإدارة والتأكد من أن التركيز المهني الوحيد لأعضاء مجلس الإدارة ينصب على قضايا الاستماع، ستحظر الحاكمة هوكول أعضاء مجلس الإدارة المشروط من التوظيف الخارجي.

- تسهيل الوصول إلى بطاقات الهوية والسجلات الحيوية الأخرى لتعزيز الفرص للأشخاص المفرج عنهم: غالبًا ما يكافح الأفراد المسجونون لتقديم المستندات المطلوبة للحصول على بطاقة هوية DMV لغير السائقين. لتسهيل الوصول إلى الوثائق المطلوبة بعد السجن والتي من شأنها أن تساعد في إصدار بطاقة هوية DMV لغير السائقين، ستقترح الحاكمة هوكول تشريعًا للسماح بالحكم والالتزام أو شهادة الإدانة ليتم اعتبارها تفويضًا لـ DOCCS للحصول على شهادة معتمدة شهادة الميلاد أو نسخة من الميلاد نيابة عن شخص مسجون لغرض تقديم هوية الولاية عند الإفراج. ستقوم الحاكمة هوكول أيضًا بتوسيع البرنامج التجريبي الناجح الذي أنشأته DOCCS و DMV لمعالجة معرفات غير السائقين للإفراج المشروط لتشمل برنامجًا تجريبيًا يسمح بالإصدار قبل إطلاق سراح الأفراد المسجونين.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)